

Distr.: General
14 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 53 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 127/77 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً حول مسائل السياسات العامة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير معلومات عن أثر إصلاحات الأمم المتحدة في إنجاز ولايات البعثات السياسية الخاصة. ويغطي هذا التقرير، وهو التقرير الحادي عشر المقدم إلى الجمعية العامة عن هذا البند، الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى تموز/يوليه 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

200923 150923 23-15641 (A)



أولاً - مقدمة

1 - يقَدِّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 127/77 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدِّم إليها تقريراً حول مسائل السياسات العامة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخيرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب.

2 - وفي عام 2023، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء أول بعثة سياسية خاصة، ممثلة في وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، بتكليف من الجمعية العامة في 14 أيار/مايو 1948⁽¹⁾. ومنذ ذلك الحين، تؤدي البعثات السياسية الخاصة دوراً حاسماً في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. فقد رافقت الدول الأعضاء في أوقات تغيير تاريخية، من دعم إنهاء الاستعمار في أفريقيا وآسيا في ستينيات القرن العشرين إلى المساعدة في إنهاء الحروب الأهلية وبناء السلام في أمريكا الوسطى في تسعينيات القرن العشرين؛ ومن مساعدة الكاميرون ونيجيريا على تسوية نزاعهما الحدودي سلمياً إلى مرافقة عملية توطيد السلام المميزة في سيراليون؛ ومن مساعدة نيبال في انتقالها إلى السلم والديمقراطية في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى مساعدة كولومبيا على تنفيذ اتفاق السلام الذي أنهى أطول حرب أهلية في قارتها.

3 - وعلى الرغم من هذا السجل الحافل بالإنجازات، تواجه البعثات السياسية الخاصة اليوم العديد من المصاعب، إذ تعمل في بيئة أكثر تعقيداً بكثير. فقد تطورت طبيعة النزاعات بطرق زادت صعوبة التوصل إلى اتفاقات سلام. ويزداد تقاطع ديناميات النزاع مع مجموعة من التهديدات الجديدة، أو التهديدات القديمة ذات الأبعاد الجديدة، كما تتشكل بها بصفة متزايدة، وهي التهديدات من قبيل أثر تغير المناخ، وزيادة أوجه عدم المساواة، وتعطل أو قلة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستخدام التكنولوجيات الجديدة كأسلحة، بما في ذلك من خلال استخدام خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على نطاق غير مسبوق. وقد أوجدت عودة المنافسة الجيوسياسية، مع تزايد إبداء الدول الأعضاء نُهجاً متباينة إزاء الأزمات، عقبات كبيرة أمام إيجاد حلول جماعية. وهذه التحديات المتعددة الأوجه لا تواجهها البعثات السياسية الخاصة حصراً. فتأثيرها يطال كافة العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ومع ذلك، وفي ظل هذه البيئة العالمية المليئة بالتحديات، واصلت البعثات السياسية الخاصة الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

4 - وفي 20 تموز/يوليه 2023، قدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء موجزاً سياساتياً بعنوان "خطة جديدة للسلام"، وضع فيه رؤية للسبيل الذي يمكن من خلاله للدول الأعضاء أن تتغلب على منطق المنافسة وتتبنى روح التعاون تحقيقاً للمصالح المشتركة. ويتضمن هذا التقرير إشارات إلى جوانب من المقترحات المقدمة في الخطة الجديدة للسلام، التي تربطها صلات مميزة بعمل البعثات السياسية الخاصة ويبرز التقرير أهميتها في النهوض بالعمل المتعدد الأطراف من أجل السلام.

(1) قرار الجمعية العامة 186 (د-2).

ثانياً - تاملات في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للبعثات السياسية الخاصة

5 - في 14 أيار/مايو 1948، قررت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الثانية، نشر وسيط تابع للأمم المتحدة لمعالجة الوضع القائم في الشرق الأوسط. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تؤدي فيها الأمم المتحدة مهمة الوساطة بصفة رسمية وأول نشر لما أصبح فيما بعد بعثات سياسية خاصة. وحقق فولك برنادوت، الذي عُين وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين في غضون أسبوع واحد من قرار الجمعية العامة، نجاحات مهمة: فقد دعم الطرفين في التوصل إلى هدنة مبدئية بعد أسبوعين فقط من نشره وساعد على إرساء قواعد العمل الإنساني الذي شكل في نهاية المطاف الأساس لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. واغتيل السيد برنادوت أثناء أدائه مهام الوسيط في القدس في 17 أيلول/سبتمبر 1948. وأظهرت فترة ولايته إمكانات عمل البعثات السياسية الخاصة؛ ألا وهي: استخدام المساعي الحميدة لإيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف، بما في ذلك في أصعب المفاوضات، والانخراط في العمل السياسي من أجل المساهمة في تحسين حياة الناس على أرض الواقع. ومنذ عام 1948، سعت البعثات السياسية الخاصة إلى حمل هذه الشعلة للمساعدة على النهوض بوعود ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

6 - وخلال أوائل ستينيات القرن العشرين، نشرت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من البعثات السياسية استجابة للحالات المعقدة التي كانت تواجه المجتمع الدولي آنذاك، مثل الحاجة إلى الوساطة في نزاعات الشرق الأوسط وجنوب آسيا أو إلى دعم فترة الانتقال إلى الاستقلال في البلدان الخاضعة للاستعمار في أفريقيا وآسيا. وخلال تلك الفترة التكوينية، نشرت المنظمة أيضاً عدة أنواع مختلفة من البعثات. وشملت هذه الأنشطة، على سبيل المثال، نشر مكاتب سياسية صغيرة تضطلع بمهام تيسيرية، مثل وجود الأمم المتحدة في الأردن، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام 1958. وفي حالات أخرى، ساعدت البعثات السياسية المنشأة في سياق إنهاء الاستعمار البلدان في وضع الدساتير وبناء المؤسسات الإدارية، كما كان الحال بالنسبة لمفوضي الأمم المتحدة في إريتريا وليبيا⁽²⁾.

7 - ومع اشتداد الخصومات إبان الحرب الباردة وزيادة الانقسامات داخل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، قلّصت المنظمة نشر البعثات السياسية الجديدة منذ ستينيات القرن العشرين حتى نهاية الحرب الباردة. وفي حين اعتمد الأمناء العامون المتعاقبون للأمم المتحدة على المبعوثين الخاصين وبعثات المساعي الحميدة، فقد قل كثيراً نشر بعثات مدنية ميدانية أكبر بتكليف من الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وشملت الاستثناءات الجديدة بالذكر تعيين وسيط لقبرص، بتوصية من مجلس الأمن في القرار 186 (1964)، فضلاً عن تعيين ممثل خاص للأمن العام للشرق الأوسط، عملاً بقرار مجلس الأمن 242 (1967)، بهدف الحفاظ على الاتصال بالدول الأعضاء في المنطقة والعمل على التوصل إلى تسوية سلمية.

8 - وأتاحت نهاية الحرب الباردة فرصاً جديدة للأمن الجماعي والبعثات السياسية الخاصة. وأسفرت التحولات السياسية التي شهدتها أنحاء كثيرة من العالم عن زيادة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة، لا سيما في مجالات مثل الوساطة وبذل المساعي الحميدة دعماً

(2) القرار 390 (د-5) المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1950 بشأن إريتريا؛ والقرار 289 (د-4) المؤرخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 بشأن مسألة التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة.

للجهود الإقليمية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في أعقاب التغييرات غير الدستورية للحكومات؛ والدعم الانتخابي؛ وصياغة الدساتير؛ والمصالحة؛ وسيادة القانون. واستجابة لذلك، أنشأت الأمم المتحدة بعثات جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى لمساعدة الدول الأعضاء على تلبية تلك الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، أوفد الأمين العام في عام 1993 بعثة خاصة إلى أفغانستان، بناء على طلب الجمعية العامة، مكلفة بإجراء استفتاء لطائفة واسعة من قادة أفغانستان لالتماس آرائهم بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد أفغانستان في تيسير التقارب وإعادة الإعمار الوطنيين⁽³⁾. وأنشئ مكتبان سياسيان للأمم المتحدة في بوروندي في عام 1993 والصومال في عام 1995 للنهوض بالسلم والمصالحة في هذين البلدين. وكان الدعم الانتخابي أيضاً محوراً مركزياً لبعض البعثات السياسية التي كُلفت بولايات في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا وفريق مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي.

9 - وساهمت كذلك زيادة توافق الآراء في مجلس الأمن خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في إنشاء بعثات ذات ولايات متعددة الأبعاد. وتجلت هذه الدينامية في المبادرات من قبيل البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، ومكتب الأمم المتحدة في أنغولا، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وكانت تلك البعثات مسؤولة عن الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام المواضيعية التي مثلت آنذاك مجالات جديدة للعمل، وإن كانت مألوفة اليوم. ومن التطورات الأخرى الجديرة بالذكر خلال هذه الفترة إنشاء مكاتب ذات ولايات إقليمية، بقيادة ما كان يعرف آنذاك بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (أصبح الآن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل)، الذي أنشئ في عام 2002، وتبعه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

10 - واستجابة لنشوب النزاع في مناطق مختلفة في السنوات الخمس عشرة الماضية، أنشأت الأمم المتحدة عدة بعثات سياسية خاصة جديدة. وشمل ذلك نشر مبعوثين خاصين بهدف وقف العنف والتوسط من أجل الوصول إلى اتفاقات سلام، كما في ميانمار والجمهورية العربية السورية واليمن، فضلاً عن نشر بعثات قطرية، مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي أنشئت في عام 2011. وفي بعض الحالات، أوفدت بعثات سياسية خاصة لدعم الزخم السياسي الإيجابي وتنفيذ اتفاق سلام، مثل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وشهدت تلك الفترة أيضاً ابتكاراً كبيراً في تصميم البعثات السياسية الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك نشر بعثات تقنية مشتركة (مثل البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية)، ونشر عدد متزايد من المبعوثين ذوي الولايات الإقليمية (في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى على سبيل المثال) والبعثات التي تركز على سيادة القانون وقطاع العدل (مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي).

11 - ومنذ السنوات الأولى للأمم المتحدة، اعتمد المجتمع الدولي على البعثات السياسية الخاصة للتصدي لطائفة من التهديدات المعقدة للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن أثرها يعوقه في بعض الحالات الديناميات السياسية على أرض الواقع، أو عدم التزام الأطراف بالسلم، أو الافتقار إلى الدعم الموحد من جانب مجلس الأمن. وعلى الرغم من ذلك، فإن مرونتها وقدرتها على التكيف جعلتها عنصراً محورياً

(3) القرار 208/48 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1993.

في مجموعة الأدوات المتاحة أمام الدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام. ويتبين من الإغلاق الناجح لعدة بعثات، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أن البعثات السياسية الخاصة ليست مصممة لتكون منشآت دائمة، وإنما آليات تُنشر لأداء مهام محددة. وقد تطورت آراء الدول الأعضاء بشأن دور البعثات استجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع، التي كثيراً ما تستلزم تكيف البعثات السياسية الخاصة. وقد ثبت أن هذه القدرة على التكيف وعلى الاستجابة السريعة حاسمتان لعملها، حيث تتيحان لهذه البعثات شغل حيز حيوي في نطاق آليات السلم والأمن التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة للدول الأعضاء.

ثالثاً - خطة جديدة للسلام وآثارها على البعثات السياسية الخاصة

12 - في 20 تموز/يوليه 2023، قدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء موجزاً سياساتياً بعنوان "خطة جديدة للسلام" (A/77/CRP.1/Add.8). ويتضمن ذلك الموجز السياساتي تشخيصاً واضحاً للحظة الراهنة: فقد انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة، وأصبحت ديناميات السلطة العالمية مجزأة بشكل متزايد، وثمة تحول جيوسياسي جارٍ. وبدأت أقطاب نفوذ جديدة في الظهور، ويشهد النظام الدولي اضطرابات سريعة. ويات التعاون الدولي ضروري أكثر من أي وقت مضى لمحاربة التهديدات المتزايدة والمتشابكة. وفي الموجز السياساتي، ذُكر العديد من هذه التهديدات: المشهد المتغير للنزاع، والعنف المستمر خارج بيئات النزاع، وإمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة كسلاح، وتزايد مظاهر عدم المساواة، وتقلص الحيز المدني، وحالة الطوارئ المناخية. وهو يتضمن دراسة للطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تتخلى عن منطق المنافسة وتتبنى روح التعاون تحقيقاً للمصالح المشتركة بالارتكاز على مبادئ الثقة والتضامن والعالمية.

13 - ويُقر في الموجز السياساتي بأن النزاعات أصبحت أكثر تعقيداً وتكثراً وازدادت صعوبة تسويتها. وقد شهدت البعثات السياسية الخاصة هذه الحقيقة على أرض الواقع، حيث ظلت اتفاقات السلام بعيدة المنال في سياقات مثل الجمهورية العربية السورية واليمن، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوثون الخاصون وأفرقتهم. وفي الموجز السياساتي، تُدعى الدول الأعضاء إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية على وجه الاستعجال من أجل سد الفجوات المتزايدة وضمان عدم سحق البشرية تحت وطأة التنافس الجامح.

14 - وفي الموجز السياساتي، تُحث الدول الأعضاء على الاستثمار في الدبلوماسية والمساعي الحميدة، التي تضطلع بها البعثات السياسية الخاصة بوصفها منابر تنفيذية لعمل المنظمة في هذا المجال. فمن ليبيا إلى العراق والصومال، يعمل المبعوثون الخاصون وممثلو الأمين العام على دعم الحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى حلول سياسية لبناء السلام والحفاظ عليه. وفي اليمن، أدت الهدنة التي توسط في الوصول إليها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في نيسان/أبريل 2022 إلى انخفاض كبير في مستوى العنف ويسرت استئناف تقديم الخدمات الأساسية. واستمرت هذه المكاسب حتى بعد انقضاء الهدنة.

15 - وفي الموجز السياساتي، يدعو الأمين العام الدول الأعضاء أيضاً إلى الاستثمار في منع النزاع والعنف. فكثير من فرص منع النزاع والعنف يضيع بسبب انعدام الثقة بين الدول الأعضاء والشواغل المتعلقة بالسيادة الوطنية. ويشكل الالتزام بوضع استراتيجيات وطنية وقائية لمعالجة مختلف العوامل المحركة والتمكين للنزاع والعنف في المجتمعات عنصراً رئيسياً في الخطة الجديدة للسلام. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى توطيد الهياكل الأساسية الوطنية للسلام، وتعزيز سيادة القانون، ودعم المجتمع المدني، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويُذكر بوضوح في الموجز السياساتي أن الوقاية تتطلب تحولاً عاجلاً في النهج، تتفق بموجبه

جميع الدول على الاعتراف بالوقاية والحفاظ على السلام بوصفهما هدفين عالميين. وتقف الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال بعثاتها السياسية الخاصة، على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها لوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية وطنية عند الطلب.

16 - ويوصى في الموجز السياساتي أيضاً بأن تعزز الدول الأعضاء دور لجنة بناء السلام بوصفها جهة داعية إلى إجراء مناقشات مواضيعية بشأن مسائل شاملة لعدة ركائز، مع التركيز على طابع الترابط والتعاضد بين السلام والتنمية. ويمكن أن تمثل اللجنة، بتركيزها القوي على المسؤولية الوطنية، منبراً تستخدمه الدول الأعضاء لمعالجة المسائل المطروحة فيما بين السلام والتنمية. ويشمل ذلك دراسة الصلات بين أوجه عدم المساواة والعنف والنزاع؛ والإقرار بأهمية خطة عام 2030 في منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ وفهم الروابط بين التنمية وتغير المناخ والسلام. ويمكن للجنة أن تهيئ أيضاً فرصاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي وأن تدعم البلدان في طور إزالة الحالات فيها من جدول أعمال مجلس الأمن. وعلى مر السنين، استفادت البعثات السياسية الخاصة استفادة كبيرة من الاهتمام الذي وجهته اللجنة إلى الأولويات الوطنية لبناء السلام في البلدان التي تُنشر فيها البعثات، ومن دور اللجنة في تعبئة الدعم السياسي الدولي والموارد لدعم هذه الأولويات.

17 - وفي وقت تشدد فيه المنافسة العالمية، حيث تضيق فرص منع نشوب النزاعات وتسويتها، يُشار في الموجز السياساتي إلى أن قدرة الأمم المتحدة على العمل مع الشركاء الإقليميين عن كثب تحمل أهمية قصوى لجهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات واستمرارها وتكرارها. والروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في أقوى حالاتها. وقد تبنت البعثات السياسية الخاصة التعاون مع المنظمات الإقليمية باعتباره أولوية محورية. والعديد منها، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، مكلف بالعمل جنباً إلى جنب مع النظراء الإقليميين ودعمهم. وتظل البعثات السياسية الخاصة أداة حيوية لتوفير الاتساق والتنسيق الاستراتيجيين عند وقوع حالات معينة.

18 - ويتضمن الموجز السياساتي أيضاً توصيات متصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تشكل عنصراً محورياً آخر في عمل جميع البعثات السياسية الخاصة. ويدعو الأمين العام في الموجز السياساتي إلى تحويل ديناميات السلطة المجنسنة في مجال السلام والأمن، ويحث الدول الأعضاء على الأخذ بتدابير ملموسة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في مجال السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق نظام الحصص والغايات. ويدعو كذلك إلى الالتزام بالقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني، وسن تشريعات قوية وشاملة، وتوفير تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لتحقيق المساواة بين الجنسين.

19 - وتتعلق الخطة الجديدة للسلام في جوهرها بتنشيط العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام. وتظل البعثات السياسية الخاصة - مثل عمليات حفظ السلام - حيوية لتفعيل نظام الأمن الجماعي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ويسلط الموجز السياساتي الضوء على أن هذه البعثات ستظل عنصراً مركزياً في سلسلة استجابات الأمم المتحدة لبعض سياقات السلام والأمن الحالية الأكثر تقلباً في يومنا هذا. وفي الوقت نفسه، يشير الموجز السياساتي إلى التحديات العديدة التي تواجهها هذه البعثات حالياً في ظل تدهور المشهد العالمي للسلام والأمن، ويقدم توصيات لتوضيح السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تعزز البعثات حتى تظل جزءاً أساسياً من مجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن.

رابعاً - جلسات التحوار مع الدول الأعضاء

- 20 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 127/77، أن يعقد بانتظام جلسات تحاور جامعة حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وإلى الأمانة العامة أن تتصل بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبصورة هادفة.
- 21 - وفي أعقاب مشاورات أجريت مع الميسرين المشاركين لقرار الجمعية العامة ومكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جلسة التحوار السنوية العاشرة بشأن البعثات السياسية الخاصة في 11 تموز/يوليه 2023. وركز الحوار على دور البعثات السياسية الخاصة وإسهاماتها في النهوض بالعمل المتعدد الأطراف من أجل السلام.
- 22 - وأبرزت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، في ملاحظاتها، أن النهوض بالعمل المتعدد الأطراف من أجل السلام يمثل أولوية أساسية للأمين العام وموضوعاً رئيسياً في الموجز السياسي الذي قدمه تحت عنوان "خطة جديدة للسلام". وأشارت إلى تدهور حالة السلم والأمن العالميين وبيئة العمل التي نُشرت فيها عدة بعثات سياسية خاصة، من أفغانستان إلى هايتي والسودان. وشددت على أن التحديات الراهنة الماثلة أمام السلم والأمن تتفاقم بسبب التهديدات العابرة للحدود، مثل أزمة المناخ واستخدام التكنولوجيات الجديدة كأسلحة. وركز عرضها على ثلاثة مجالات محورية برزت بوصفها أولويات للدول الأعضاء خلال المشاورات من أجل وضع خطة جديدة للسلام، ألا وهي: الحاجة إلى زيادة الاستثمار في العمل الدبلوماسي، سياسياً ومالياً على حد سواء؛ وإلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في تحويل ديناميات السلطة المجنسة في مجال السلم والأمن.
- 23 - وقدمت الأمانة العامة المساعدة لعمليات الدعم إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن العمل الذي تقوم به إدارة الدعم العملي لدعم البعثات السياسية الخاصة في تنفيذ ولاياتها. ففي سياق التعقيبات المتزايدة القائمة في بيئات التشغيل، سعت الإدارة جاهدة إلى كفالة وجود سلسلة إمداد مرنة للبعثات ومواءمة سلاسل الإمداد العالمية الخاصة بها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ للفترة 2020-2030. وأشارت إلى التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ استراتيجيات الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين، تمشياً مع الالتزامات الأساسية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- 24 - وخلال الحوار الذي أعقب ذلك، اعترفت الدول الأعضاء بالدور المهم الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصنع السلام والحفاظ عليه، وأعربت عن توقعاتها بشأن الخطة الجديدة للسلام. وأشارت الدول الأعضاء إلى أهمية وجود ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ للبعثات السياسية الخاصة وأكدت من جديد أنها يجب أن تعمل على أساس احترام سيادة الدول. ورحبت الدول الأعضاء بعمل البعثات السياسية الخاصة من أجل النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها، ودعت إلى تعيين المزيد من القيادات النسائية في البعثات السياسية الخاصة. وأشار عدة متكلمين إلى المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام وشددوا على الحاجة إلى توفير مزيد من التمويل لأنشطة البعثات السياسية الخاصة في مجال بناء السلام والحفاظ عليه. وشجعت الدول الأعضاء البعثات السياسية الخاصة على مواصلة العمل على تعزيز المشاركة الهادفة للشباب، وإدماج الاعتبارات المناخية، حسب الاقتضاء، واستخدام الأساليب المبتكرة لتعزيز فعاليتها في تنفيذ ولاياتها.

خامساً - التطورات التشغيلية الرئيسية

أفريقيا

25 - في 2 أيلول/سبتمبر 2022، عين الأمين العام عبد الله باتيلي ممثلاً خاصاً للأمين العام في ليبيا ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد أقام الممثل الخاص، منذ وصوله إلى طرابلس، سلسلة من المشاورات الشاملة للجميع مع أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين لقيادة ليبيا إلى مسار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ونشرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خبرات دستورية وانتخابية وجنسانية لدعم لجنة "6+6" التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لوضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية للبلد. وفي حزيران/يونيه 2023، كثف الممثل الخاص عمله مع أصحاب المصلحة الليبيين للتوصل إلى حل توفيقى بشأن القضايا الخلافية المتبقية في مشاريع القوانين. وتعاون كذلك مع الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية الرئيسية في جميع أنحاء ليبيا من خلال سلسلة من الحوارات مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لمناقشة أمور من بينها انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرترقة وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية للانتخابات.

26 - وقام مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي بتسيق وتعزيز اتساق العمل الجماعي للأمم المتحدة في المنطقة لدعم البلدان في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وبذلت المبعوثة الخاصة مساعيها الحميدة فيما يتعلق بالوضع في إثيوبيا، حيث تعاونت مع الحكومة الاتحادية في إثيوبيا والجهة الشعبية لتحرير تيغراي، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وشركاء آخرين لدفع عملية السلام. وقدم مكتب المبعوثة الخاصة الدعم التقني والاستشاري للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ونسق تنفيذ استعراض استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في القرن الأفريقي.

27 - وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان جهودها لتيسير عملية سياسية شاملة للجميع لاستعادة الانتقال الديمقراطي ذي المصادقية بقيادة مدنية في السودان. وعملت في إطار آلية ثلاثية الأطراف إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان الركائز الأربع لولايتها، بما في ذلك دعم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، من خلال رئاسة لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور والمساعدة في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ومع ذلك، اندلع قتال واسع النطاق في 15 نيسان/أبريل 2023 بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، مما عطل أنشطة البعثة بشدة. ونتيجة لذلك، نقلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان معظم موظفيها وأقامت وجوداً صغيراً في بورتسودان، مع التركيز على الأولويات الحاسمة، مثل المساعي الحميدة لدعم السلام. وإضافةً إلى ذلك، أنشأت البعثة مكتباً مؤقتاً يعمل عن بعد في نيروبي.

28 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ أولوياتها الرئيسية لبناء الدولة. ودعت كذلك إلى النهوض بعملية مراجعة الدستور الجارية من خلال نهج شامل قائم على توافق الآراء، بما يكفل التعبير عن آراء النساء والشباب والمجتمعات المهمشة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مساعدة في صورة مساعٍ حميدة أيضاً إلى الحكومة الاتحادية

وولاياتها. ودعمت الصومال في تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وقدمت الدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية لغرض حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

29 - واضطلع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بالمساعي الحميدة فيما يتصل بالانتقال السياسي في تشاد. وقدم مساعيه الحميدة أيضاً في سان تومي وبرينسيبي، التي زارها بالاشتراك مع رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أعقاب أحداث 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وواصل المكتب الاضطلاع بدور أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، مما أتاح لدول المنطقة دون الإقليمية إطاراً لبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها.

30 - ودعم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بسبل منها الدبلوماسية المكوكية وتقديم الدعم إلى آلية الرقابة الإقليمية، التي عقدت قمتها الحادية عشرة في بوجومبورا، بوروندي، في 6 أيار/مايو 2023. وقدم مكتب المبعوث الخاص الدعم اللوجستي والسياسي والمالي والتقني لعملية نيروبي، التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وعملية لواندا التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ودعم المكتب أيضاً الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للجمع بين جميع الكيانات والمبادرات الإقليمية المشاركة في معالجة الأزمة القائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

31 - واضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات في المنطقة، في إطار تعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي سياق محاولة التغيير غير الدستوري للحكومة التي تنكشف في النيجر منذ 26 تموز/يوليه 2023، يقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم إلى المجتمع المحلي من خلال مساعيه الحميدة لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي للأزمة. وإضافة إلى ذلك، ييسر المكتب إجراء المشاورات وبناء التوافق بين الجهات السياسية الفاعلة في البلدان التي عقدت انتخابات، وظل منخرطاً في الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي. وعمل المكتب أيضاً مع الدول الأعضاء على تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام. وركز أيضاً على تحليل أثر تغير المناخ على السلم والأمن في المنطقة. ودعم المكتب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، كما دعم الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها الرامية إلى ضمان تماسك المجموعة بعد انسحاب مالي. ويسرت لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكامبيرون ونيجيريا.

الأمريكتان

32 - بذل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مساع حميدة لدعم إجراء حوار شامل داخل هايتي، وقدم الدعم الاستراتيجي والاستشاري لتطوير الشرطة، وعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل مع أصحاب المصلحة الهايتيين من مختلف الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، ونسق مع الأطراف الإقليمية الفاعلة. وعملاً بقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، أجرت الأمانة العامة مشاورات بشأن خيارات تعزيز الدعم الأمني لمكافحة المستويات

المرتفعة من عنف العصابات. ونُقلت النتائج في الرسالة المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2022/747)، التي أوصى فيها بنشر قوة مسلحة دولية متخصصة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي للتهديد الذي تشكله العصابات المسلحة.

33 - ومدد مجلس الأمن، في قراره 2655 (2023)، ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووسع القرار 2673 (2023) نطاق ولاية البعثة ليشمل رصد تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. واستؤنفت محادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مدعومةً بالمساعي الحميدة للأمين العام من خلال ممثله الخاص لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأسفرت محادثات السلام عن اتفاق لوقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 3 آب/أغسطس. وبناءً على طلب من الحكومة وجيش التحرير الوطني، كلف قرار مجلس الأمن 2694 (2023) البعثة برصد تنفيذ وقف إطلاق النار والتحقق منه.

آسيا والمحيط الهادئ

34 - مدد مجلس الأمن، في قراره 2678 (2023)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى 17 آذار/مارس 2024. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره 2679 (2023)، أن يقوم بإجراء تقييم متكامل ومستقل في موعد أقصاه 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأن يقدم توصيات لاعتماد نهج متكامل ومتسق من أجل التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها أفغانستان. وفي 5 نيسان/أبريل، أخطر وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع، أمير خان منقي، الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان ورئيسة البعثة إخطاراً شفوياً بصدور قرار يفرض بأثر فوري قيوداً شديدة على الموظفين الوطنيات العاملات في الأمم المتحدة. وأدانت الأمم المتحدة القرار وطلبت من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين - نساءً ورجالاً - عدم الحضور إلى مكاتب الأمم المتحدة، مع استثناءات محدودة لأداء المهام الحيوية. ولا يزال هذا هو موقف البعثة وهو موقف يخضع للرصد المستمر. ولا تزال البعثة تسعى، في سياق جميع تعاملاتها مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، إلى إلغاء تلك القيود الشديدة.

35 - وعملت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، حتى انتهاء ولايتها في حزيران/يونيه 2023، على تعبئة المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة للاجئين الروهينغيا. ومن خلال التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ميانمار، دعت المبعوثة الخاصة إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وقف العنف والعودة إلى الحكم المدني على أساس إرادة الشعب واحتياجاته. وعملت المبعوثة الخاصة بالتكامل مع المبعوث الخاص لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل دعم تنفيذ توافق آراء الرابطة ذي النقاط الخمس. وفي 1 آب/أغسطس 2023، مدد الجيش حالة الطوارئ ستة أشهر أخرى وسط تصاعد وتيرة العنف والنزاع في جميع أنحاء البلد.

أوروبا ووسط آسيا

36 - عمل مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية في إطار تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سبيل الرئاسة المشاركة لمباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار. وعلى الرغم من تنامي التوترات الجغرافية السياسية، واصل الرئيسان المشاركان العمل

مع جميع المشاركين لتشجيع الحوار البناء وإحراز تقدم بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية المتعلقة بعدم استخدام القوة والترتيبات الأمنية الدولية، إلى جانب المسائل الإنسانية، مثل عودة النازحين داخلياً واللاجئين.

37 - وبذل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مساعيه الحميدة، ودعم التعاون الإقليمي، ونفذ أنشطة في مجالاته ذات الأولوية، مثل منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، وإدارة المياه العابرة للحدود، وتمكين النساء والشباب. وقاد المركز، بالشراكة مع مكتب مكافحة الإرهاب، مبادرات تتصدى لتغذية نزعة التطرف والإرهاب استناداً إلى خطة العمل المشتركة المستكملة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. ووفّر المركز منتدى للمسؤولين الحكوميين والخبراء لتعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات بشأن إدارة المياه العابرة للحدود.

38 - وعمل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص بنشاط مع طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء الثقة وتيسير المناقشات التي يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات الرسمية. وقاد نائب المستشار الخاص الجهود الرامية إلى تنشيط عمل اللجان التقنية المشتركة. وأسفرت هذه الجهود عن اتفاقات متعددة بشأن قضايا تؤثر على الحياة اليومية للقبارصة، مما ساعد على بناء الثقة والحفاظ على قنوات الحوار بين الجانبين. وفي آذار/مارس 2023، زارت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام قبرص، نيابة عن الأمين العام، للتواصل مع القادة وأصحاب المصلحة الآخرين من الطائفتين.

الشرق الأوسط

39 - في 30 أيار/مايو 2023، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2682 (2023)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى 31 أيار/مايو 2024. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول 31 آذار/مارس 2024، استعراضاً استراتيجياً مستقلاً يقيّم التهديدات الحالية لسلام وأمن العراق، واستمرار أهمية مهام البعثة وأولوياتها، وخيارات دعم الحكومة في تعزيز التعاون الإقليمي الفعال. وينبغي أن يقدم الاستعراض أيضاً توصيات لتحسين ولاية البعثة وهيكلها وملاك موظفيها.

40 - وعمل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان مع أصحاب المصلحة اللبنانيين والشركاء الدوليين للحفاظ على استقرار البلد رغم أزمته المتعددة الأوجه. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استضافت المنسقة الخاصة اجتماعاً برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة، حيث أضيف الطابع الرسمي على اتفاقية الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل من خلال تبادل رسائل منفصلة مع الولايات المتحدة. وعملت مع المجتمع الدولي عن كثب، داعية إلى انتخاب رئيس في لبنان على وجه السرعة وتشكيل حكومة، وهما أمران لا يزالان معلقين. وواصلت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام القيام بمهام الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004).

41 - وعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع الطرفين ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لنزع فتيل التوترات ودعم الدفع نحو إيجاد حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس وجود دولتين. وانخرط المنسق الخاص في عمل مكثف مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل والجماعات المسلحة في قطاع غزة في آب/أغسطس 2022 وأيار/مايو 2023، ولمعالجة دوافع النزاع في الضفة الغربية المحتلة. وعمل المكتب مع الطرفين ومع شركاء الأمم المتحدة لكفالة استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني. وواصل المنسق الخاص جهوده

الرامية إلى التصدي للتحديات المالية والاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعزيز القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية، وصياغة حلول مستدامة تدفع بواقع قائم على وجود دولتين.

42 - وعمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا على بناء أرضية مشتركة بين أصحاب المصلحة دعماً لإيجاد حل سياسي للنزاع السوري تيسره الأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وركزت الجهود على بناء الثقة، وتشجيع الدبلوماسية الدولية البناءة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين دعماً للعملية، وإزالة العقبات التي تحول دون إعادة عقد اللجنة الدستورية والتصدي للتحديات الموضوعية التي تواجهها، والسعي إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين وتوفير معلومات عن الأشخاص المفقودين، والدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

43 - وتواصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مع طائفة من أصحاب المصلحة اليمنيين بهدف بدء عملية سياسية شاملة للجميع ومتعددة المسارات لإنهاء النزاع. وعلى الرغم من انتهاء الهدنة التي توسطت الأمم المتحدة في الوصول إليها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ظلت مستويات العنف في أدنى مستوياتها منذ بداية النزاع في عام 2015. واستمر الشعب في الاستقادة من العديد من عناصر الهدنة، ولا سيما دخول الوقود والبضائع إلى موانئ الحديدة ودخول الرحلات التجارية من مطار صنعاء. ولم تُشن هجمات حوثية عبر الحدود على الدول المجاورة ولا غارات جوية في اليمن من جانب التحالف الذي تقوده السعودية.

44 - وساعدت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة الأطراف في تنفيذ الاتفاق، مع التركيز تحديداً على أنشطة الاتصال وتخفيف التوتر، فضلاً عن دعم المبادرات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والشؤون المدنية ومسائل المرأة والسلام والأمن.

عمل مختلف أنواع أفرقة رصد الجزاءات

45 - في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 2 أيار/مايو 2023، قدم الأمين العام تقريرين (S/2022/910 و S/2023/308) إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار 2635 (2022)، المتعلق بالأذون بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، من أجل كفالة التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة. ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2644 (2022)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومدد المجلس، بموجب قراره 2684 (2023)، تلك الأذون لمدة 12 شهراً إضافية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون ستة أشهر وفي غضون أحد عشر شهراً من اتخاذ القرار، تقريراً عن تنفيذه.

46 - ومددت ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى حتى 31 آب/أغسطس 2024 من خلال قرار مجلس الأمن 2693 (2023). وإضافةً إلى ذلك، مدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بمالي حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023 عملاً بالقرار 2649 (2022).

47 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2653 (2022)، الذي يفرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد والكيانات المسؤولين عن الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في هايتي أو المتواطئين فيها. وأنشأ مجلس الأمن لجنة لرصد تنفيذ هذه التدابير وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، لفترة أولية مدتها 13 شهراً، فريقاً من أربعة خبراء. وقد عُيّن هؤلاء الخبراء في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022.

- 48 - وفي رسالة مؤرخة 15 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/698)، قدم الأمين العام توصيات لتحسين قدرات الصومال في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وخيارات لمعايير يمكن أن يسترشد بها مجلس الأمن في استعراضه لتدابير حظر الأسلحة. ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2662 (2022)، ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي هذا القرار، قرر مجلس الأمن أن تُعرف اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال منذ ذلك الحين باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب.
- 49 - ومدد مجلس الأمن، في قراره 2663 (2022)، ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2032. ومدد المجلس، بموجب قراره 2675 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني باليمن حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.
- 50 - ومدد المجلس، بموجب قراره 2676 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان حتى 12 آذار/مارس 2024. ومدد مجلس الأمن، في قراره 2688 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى 1 آب/أغسطس 2024.
- 51 - ومدد مجلس الأمن، في قراره 2680 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى 30 نيسان/أبريل 2024. ومدد المجلس، بموجب قراره 2683 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى 1 تموز/يوليه 2024. وقدم الأمين العام أيضاً تقريرين إلى مجلس الأمن (S/2022/490 و S/2022/912) بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015).

سادساً - مسائل السياسات الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

- 52 - يمثل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية استراتيجية للبعثات السياسية الخاصة. وقد كثفت تلك البعثات عملها لتعزيز مناصرة ودعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة على قدم المساواة في عمليات السلام والعمليات السياسية، بما في ذلك من خلال النهوض بالتدابير المحددة الأهداف، وتوفير الخبرات في مجال المسائل الجنسانية، وضمان التواصل بصفة منتظمة مع الجهات المعنية بحقوق المرأة لإثراء الأعمال المضطلع بها من أجل السلام.
- 53 - وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن 2493 (2019)، واصلت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عقد اجتماعات استراتيجية رفيعة المستوى محددة السياق لتصميم ودعم عمليات السلام الشاملة للجميع التي تنهض بالمشاركة الكاملة والهادفة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل. وشمل ذلك عقد جلسة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أيار/مايو 2023، أسفرت عن إطلاق خطة مهام بشأن الوساطة الشاملة تناولت القضايا المتعلقة بحماية المرأة ومشاركتها. ودعمت الإدارة أيضاً الآليات الرامية إلى تحقيق شمول الجميع في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، والتي ركزت على النهوض بإدماج المرأة في تشكيل الحكومات والبرلمانات وعمليات السلام، فضلاً عن عقد اجتماعات دورية مع منظمات المجتمع المدني النسائية.
- 54 - وفي كولومبيا، دعمت بعثة التحقق المنظمات النسائية لكي تشارك مشاركة الفعالة في جهود توطيد السلام، بما في ذلك مبادرات السلام الجديدة في إطار سياسة "السلام الكامل" الوطنية، وكذلك في وضع خطة العمل الوطنية الأولى بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وأسهمت المشاورات التي أجراها

كل من بعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري بصفة منتظمة مع هذه الجهات المعنية والجهود الدعوية الرفيعة المستوى في إشراك المقاتلات السابقات في عمليات صنع القرار وتمكين القيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

55 - وفي الصومال، في أيار/مايو 2023، أنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ورئيسات لجان البرلمان الاتحادي الصوماليات، المنتدى المشترك بين القيادات النسائية الصومالية في البرلمان والأمم المتحدة ليشكل منصة لدعم الجهود الصومالية المتصلة بالتشريعات ذات الأولوية المتعلقة بالمساواة الجنسانية، وإشراك المرأة مشاركة هادفة في المجلس الاستشاري الوطني، وتنفيذ هدف محدد بنسبة 30 في المائة لمشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية المقبلة، وبناء قدرات عضوات البرلمان.

الشباب والسلام والأمن

56 - تتسم المشاركة المجدية للشباب بأهمية حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي نيسان/أبريل 2023، قُدم الموجز السياسي المعنون "مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات" (A/77/CRP.1/Add.2) إلى الدول الأعضاء للنظر فيه. وفي ذلك التقرير، دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى الالتزام القوي بإشراك الشباب بكيفية مجدية في عملية اتخاذ القرارات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وضمان الإدماج المنهجي لمشاركة الشباب المجدية، بما في ذلك في جميع آليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية.

57 - ودعمت عدة بعثات سياسية خاصة المشاركة المجدية لجماعات الشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام. وقبل اندلاع القتال على نطاق واسع في 15 نيسان/أبريل 2023 في السودان، أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مشاورات مع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب ومع لجان المقاومة والقيادات الشباب لتيسير إدماج آرائهن وأفكارهن في العملية السياسية بين الأطراف السودانية. وفي كولومبيا، دعمت بعثة التحقق فعاليات عدة أُجريت مع الشباب لمناقشة حالة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وجهود بناء السلام الأوسع نطاقاً.

58 - وعززت البعثات السياسية الخاصة أيضاً مشاركة الشباب في القضايا المتعلقة بتغير المناخ. وفي الصومال، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة السويد، إنشاء منبر يبسر عمل الشباب وجهودهم الدعوية فيما يتعلق بتغير المناخ. وفي العراق، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الدعم التقني والإرشادي للشباب في مجالات القيادة وصنع القرار والتواصل لتعزيز مشاركتهم في العمليات السياسية المتعلقة بالمناخ.

59 - وناصرت البعثات السياسية الخاصة أيضاً الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا الحوار الإقليمي الرابع بين حكومات وسط آسيا وخريجي أكاديمية الدبلوماسية الوقائية التابعة له، ومثّل الحوار منبراً لتبادل الشباب الرؤى مع مسؤولين رفيعي المستوى بشأن السلام والأمن في المنطقة

وخارجها. وبدأ برنامج التدريب السنوي في مطلع عام 2023 بمشاركة 36 مشاركاً يمثلون خمسة بلدان في وسط آسيا وأفغانستان.

بناء السلام والحفاظ على السلام

60 - واصلت البعثات السياسية الخاصة الاضطلاع بدور مهم في دعم الدول الأعضاء في مجموعة من أنشطة بناء السلام. فهي تدعم، من خلال عملها المتكامل مع عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين، تنفيذ أولويات بناء السلام الشاملة التي تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق صندوق بناء السلام على تخصيص مبلغ 37,4 مليون دولار لمشاريع في سياقات البعثات السياسية الخاصة. ولا يزال الطلب على هذا النوع من الدعم مرتفعاً جداً. بيد أن توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام لا يزال يشكل تحدياً خطيراً. ولذلك، فإن تنفيذ قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن تمويل بناء السلام يتسم بأهمية حاسمة.

61 - وقد اضطلع صندوق بناء السلام، بالتعاون مع البعثات السياسية الخاصة، بمشاريع لبناء السلام بهدف النهوض بعمليات السلام. وفي كولومبيا، وافق صندوق بناء السلام على رصد 9 ملايين دولار لدعم المبادرات التي تتماشى مع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم الذي أُبرم عام 2016. وقد أنشئ هذا الاستثمار بالتشاور مع البعثة السياسية الخاصة وشمل مشروعاً لدعم تنفيذ خدمات رعاية الأسرة بهدف تمكين المقاتلات السابقات في عملية إعادة الإدماج.

62 - وتعمل البعثات السياسية الخاصة أيضاً على تنفيذ خطة بناء السلام على الصعيد الإقليمي. وفي وسط أفريقيا، عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تطوير القدرات والهياكل الأساسية الإقليمية لبناء السلام من أجل إحلال السلام. وبدعم من صندوق بناء السلام، يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على إنشاء شبكة مكونة من 1 800 من بنات السلام الشباب في تشاد والغابون والكاميرون. وسيخضع بناء السلام هؤلاء للتدريب لمساعدتهم على التعرف على العلامات المبكرة للنزاع العنيف، والمشاركة في جهود الوساطة المحلية وجهود تسوية النزاعات، وبناء استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.

63 - وفي غرب أفريقيا، تعاون صندوق بناء السلام مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الإقليميين في تحديد أولويات بناء السلام وزيادة الأثر الجماعي لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في المنطقة إلى أقصى حد. وقد تأثر دعم الصندوق في غرب أفريقيا بالتطورات السياسية والإقليمية المعقدة الأخيرة، بما في ذلك التغييرات غير الدستورية للحكومات في بلدان متعددة، وعدم الاستقرار فيما يتعلق بالانتخابات وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف. وفي غينيا، دعم صندوق بناء السلام البلد بعد الانقلاب العسكري لعام 2021 وهو يمول حالياً عدة مبادرات تهدف إلى تهيئة مرحلة انتقالية أكثر سلمية وشمولية.

التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين

64 - بموجب المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، من المهم أن يراعى في اختيار الموظفين أكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي. وليس تعزيز التنوع الجغرافي مجرد التزام قانوني بموجب الميثاق،

بل هو أيضاً عامل حاسم لفعالية الأمم المتحدة ومشروعيتها باعتبارها منظمة عالمية. ولا يزال الأمين العام ملتزماً بتشجيع زيادة تنوع القوة العاملة.

65 - وفي أيار/مايو 2023، كان توزيع الموظفين المعيّنين دولياً العاملين في البعثات السياسية الخاصة الميدانية في الفئة الفنية والفئات العليا وفئة الخدمة الميدانية والبالغ عددهم 1 656 موظفاً كالتالي: 32 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 26,5 في المائة من المجموعة الأفريقية، و 22,8 في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 12,1 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و 5,6 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن بين الموظفين المعيّنين محلياً في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة وعددهم 2 029 موظفاً، كان 69,4 في المائة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، و 19,1 في المائة من المجموعة الأفريقية، و 9,8 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 1,3 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 0,2 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

66 - والأمين العام ملتزم بالقدر نفسه بتحقيق تكافؤ الجنسين في المنظمة بأسرها، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان. وفي أيار/مايو 2023، بلغت نسبة النساء من الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في هذه البعثات 37,7 في المائة، فيما يمثل ارتفاعاً طفيفاً عن نسبة 36,8 في المائة في العام السابق. ومن الموظفين المعيّنين محلياً، بلغت نسبة النساء 20 في المائة، فيما يمثل أيضاً زيادة طفيفة عن نسبة 19,6 في المائة.

سابعاً - ملاحظات

67 - على مدى السنوات الـ 75 الماضية، كان للبعثات السياسية الخاصة دور أساسي في النهوض بالدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات والحفاظ على السلام. وتدل أنشطة البعثات السياسية الخاصة وإنجازاتها على الإسهام الحيوي الذي تقدمه، حتى وهي تواجه بيئة عمل أكثر تعقلاً.

68 - وقد ثبت مراراً وتكراراً حيوية دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين - الذي تشكل البعثات السياسية الخاصة جزءاً أساسياً منه - لا سيما خلال الأوقات الصعبة: فقد دعمت جهود الدول الأعضاء لإنهاء مظالم الاستعمار والنزاعات في جميع أنحاء العالم، وتعزيز سيادة القانون وتشجيع الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية واحترامها. وفي مواجهة الانقسام المتزايد والأخطار المتشابكة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، سيكون إسهام البعثات السياسية الخاصة في العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام حاسماً.

69 - وعلى نحو ما أكد في الخطة الجديدة للسلام، فإن الخيار المتاح للمضي قدماً واضح. فما لم تصبح فوائد التعاون الدولي أكثر وضوحاً وإنصافاً، وما لم تتمكن الدول من إدارة تنافسها وتجاوز انقساماتها الحالية لإيجاد حلول عملية للمشاكل العالمية، فستزداد معاناة البشر. وقد حان الآن وقت العمل. وإنني أعول على دعم الدول الأعضاء الكامل لمختلف المقترحات التي قدمتها في الموجز السياساتي.

70 - وقبل عقد من الزمن، قدم سلفي التقرير الأول عن مسائل السياسات العامة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة (A/68/223). وقد أسهمت المشاركة النشطة للدول الأعضاء في مناقشات اللجنة الرابعة وتفاعلها المنتظم مع الأمانة العامة في تحسين الوعي بأهداف البعثات السياسية الخاصة وأدوارها ومهامها، فضلاً عن زيادة الدعم لعملها. ويشكل الدعم المستمر من الدول الأعضاء للبعثات السياسية الخاصة عنصراً

أساسياً في قدرتها على تنفيذ ولايتها بنجاح. ويتمثل أحد الأبعاد البارزة لهذا الدعم في الوحدة السياسية الكامنة وراء الجهود التي يبذلها ممثليّ الخاصون ومبعوثيّ الخاصون، الذين يشكل لهم دعم المجتمع الدولي أهم عملة ومصدر للشرعية. وأشار أيضاً في هذا الصدد إلى المسألة المتعلقة بترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، التي لم تُحسّم بعد.

71 - وأود أن أشيد بـممثليّ ومستشاريّ ومبعوثيّ الخاصين وبتقاني وشجاعة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يعملون في بعثات سياسية خاصة منتشرة في مختلف أنحاء العالم في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان للنهوض بالدبلوماسية من أجل السلام والوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أقدر عملهم والتزامهم تقديراً عميقاً.

المرفق

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في 15 تموز/يوليه 2023)

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

- 1 - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
 - 2 - مكتب المستشار الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية
 - 3 - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
 - 4 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)
 - 5 - ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
 - 6 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
 - 7 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
 - 8 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
 - 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
 - 10 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار
 - 11 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي
- شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى
- 12 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
 - 13 - فريق الخبراء المعني بالسودان
 - 14 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
 - 15 - فريق الخبراء المعني بليبيا
 - 16 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
 - 17 - فريق الخبراء المعني باليمن
 - 18 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
 - 19 - فريق الخبراء المعني بمالي
 - 20 - فريق الخبراء المعني بالصومال
 - 21 - فريق الخبراء المعني بهاييتي

- 22 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
- 23 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
- 24 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- 25 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- 26 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
- 27 - مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

- 28 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
- 29 - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط⁽¹⁾
- 30 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- 31 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- 32 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
- 33 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- 34 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- 35 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
- 36 - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي⁽²⁾
- 37 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة
- 38 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- 39 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
- 40 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 41 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

(1) ممول من الميزانية العادية، ولكنه، من الناحية الفنية، ليس جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.

(2) ممول جزئياً من الميزانية العادية، ولكنه، من الناحية الفنية، ليس جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.